في صحة الايمان بين ان يكون ذلك الجزم المطابق حاصلا عن تقليد او عن برهان
من اهل السنة من عزى وبين من له قابلية ومن ذلك يمكن ان يفهم في الادلة
الموصلة الى المعرفة فهذا يجب عليه النظر ومن ليس له قابلية لذا
لذ بصائر الا يجب عليه النظر والتقليد يكفيه ولعلماء الكلام
في هذه المسألة طرق واقوال والادلة عليها واجبت لا تليق بهذا
المختصر والاحتياط للمكلف ان يخرج عن الخلاف ولا يكتفي في ايمانه بالـ
لتقليد المختلف فيه ويبحث على تحصيل المعرفة بالبرهان فان ذلك سهل
قريب بفضل الله تعالى اذ ليس المقصود معرفة الشبه والجواب عنها
فان ذلك فرض كفاية اذا قام به واحد في قطر اجزأ عنهم والذي هو
فرض عين هو النظر عند القائل به انما هو معرفة كل عقيدة من عقائد الايمان
ببرهان يحصل العلم بها ولا يقول القلب معه سمعت الناس يقولون شيئا
فقلته وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره ص

أَوَّلُ وَاجِبٍ لَهُ الْوُجُودُ * بُرْهَانُهُ عَالَمُنَا الْمَوْجُودُ
فَإِنَّهُ مُفْتَقِرٌ لِمُحْدِثِ * يَكُونُ بِالْأَخِيرِ غَيْرَ مُحْدَثِ
كَيْ لَا يَقُولَ الْأَمْرُ بِالتَّأَمُّلِ * لِحَالَةِ الدَّوْرِ أَوِ التَّسَلْسُلِ
وَذَا بِعَيْنِهِ دَلِيلُ الْقِدَمِ * مَعَ الْبَقَاءِ إِذْ لَوْ طَرَا الْعَدَمُ
إِذْ كَانَ كَسْرًا وَنَحْوَهُ فِيمَا سَبَقْ * وَمَا بِهِ مِنْ حَاجَةٍ لِمَا خَلَقْ
غَيْرَ الْخُلُوِّ لِيَعْرِفُوهُ * وَيَعْبُدُوهُ وَيُوَحِّدُوهُ

ش ذكر في هذه الابيات ثلاثة واجبات له تعالى وهي الوجود والقدم تبارك
والبقاء اما وجوده تبارك وتعالى فبرهان ثبوته توقف وجود العالم
عليه

العالم عليه والعالم بفتح اللام كل حادث سوى الله تبارك وتعالى
وبيان توقف جميع الحوادث على وجوده جل وعلا انه لو حدث شيء
بنفسه من غير محدث لزم اجتماع امرين متنافيين لا يمكن اجتماع
عنهما عقلا وذلك ان كل حادث يقبل الوجود والبقاء على العدم
على حد السواء ويقبل كل مقدار وكل صفة من الالوان وغيرها اركل
جوما على حد السواء فلو انه وقع العدم عن حادث ما واتصف بالوجود
في مكانه لتخصيصه من غير فاعل يرجح الوجود على العدم ويغلبه عليه
لعموم افتقاره ووجوب بقاء رجحانه في كل جائز لزم ان يكون الوجود
جوف مساويا للعدم في القبول راجحا عليه في اوقاته وذلك جمع
بين المتنافيين وهما التساوي والرجحان بلا سبب في امر واحد وهو
محال لا يتصور في العقل وجوده واذا فهمنا لزوم هذا المحال
في ترجيح وجوده حادث ما لنفسه على عدمه بلا مقتض لزومه
ايضا في ترجيح زمانه الذي اتصف وجوده فيه على سائر الازمنة التي
يقبل ان يوجد فيها متقدمة ومتأخرة على حد السواء واوهم
مثل ذلك في ترجيح مكانه الذي اختص به على سائر الامكنة وفي
ترجيح صفته التي اختص بها دون غيرها وفي ترجيح مقداره
المخصوص كله وفي ابعاضه على سائر المقادير وفي ترجيح
بعض الصفات له من لون خاص ونحوه على سائر الصفات ومن هنا
تعرف وجوب الحدوث واستحالة القدم لكل ما سوى تبارك
وتعالى من اجرام واعراض لان كل واحد منهما ملازم لجائز لا ينفك

Copyright © King Saud University